

تحقيق

ينتج مربو الأبقار الحلوب في لبنان نحو 300 طن حليب يومياً، ويستهلك اللبنانيون نحو 800 طن. لكن هؤلاء المربين هم «أفقر الفقراء»: لأن سعر الحليب يكاد يكون تحت مستوى كلفة الإنتاج بسبب احتكار القلّة المؤلّفة من مصانع الأجبان والألبان، وفتح الحدود أمام الحليب المستورد طازجاً أو بودرة

حرب على «أفقر الفقراء»

مربو الأبقار يصفون مزارعهم: العلف غالي والحليب رخيص

محمد وهبة

يوميّاً، على مدى فترة تمتد لأكثر من 20 عاماً، يُنكَل بمنتجي الحليب في لبنان، ولا سيما الصغار، أو أفقر فقراء لبنان، الذين يمثلون نحو 70% من مجمل المنتجين؛ إذ إنهم يُخضعون بوسيلتين: احتكار القلّة الذي تمارسه مصانع الأجبان والألبان، و«التهرب الشرعي» من سوريا إلى لبنان!

الأسعار ومصائب الفقر

«العلف غالي والحليب رخيص»، هذه المعادلة تدفع مربو الأبقار الحلوب إلى التخلي عن مزارعهم وبيع الأبقار للذبح، بعدما باتت كلفة التخلص منها أقل من كلفة الحفاظ

عليها؛ إذ يراوح سعر كيلوغرام الحليب بين 700 ليرة و750 ليرة، علماً بأن كلفة نقله إلى المصنع هي على عاتق المزارع، والسعر مرشح للانخفاض بعد فترة حين تبدأ الأغنام بدرّ الحليب لينخفض إلى ما بين 600 ليرة و650 ليرة، لكنه يعود إلى الارتفاع في الصيف ليبلغ 950 ليرة في أحسن الأحوال، ولا سيما بين نهاية شهري آب وتشرين الثاني.

يكاد هذا المستوى من الأسعار يكون أقل من كلفة إنتاج الحليب، لكنها ليست المصيبة الوحيدة التي تصيب المزارع؛ فبحسب دراسة أجرتها منظمة الأغذية العالمية «فاو» في إطار «مشروع إنعاش قطاع الحليب وتأهيله في سهل

البقاع وجرود الهرمل وعكار»، الذي يديره الشاذلي كيولي، فقد تبين أن ما لا يقل عن 72% من المربين هم من أفقر الفقراء في لبنان، علماً بأن مربي هذه المناطق يمثلون 80% من مجمل المربين في لبنان. كذلك فإنهم من صغار المربين، أي يملكون بين بقرة واحدة و10 أبقار فقط.

من رحم هذه المعطيات ظهرت مفارقة غريبة؛ إذ تشير دراسة «الفاو» إلى أن مجمل إنتاج الحليب المحلي يبلغ 300 طن يومياً، فيما يستهلك اللبنانيون ما بين 700 طن و800 طن يومياً، وتنتج الفجوة بين الإنتاج والطلب من طريق الاستيراد، فيدخل يومياً إلى لبنان ما لا يقل عن 500 طن يومياً. لكن لماذا تكاد الأسعار تكون في



يتحكم مصنعا جديتا وتعنايل بالسوق لأنهما يشتريان أكثر من 23% من الحليب المحلي (أرشيف - بلا

مجموعة واسعة من زبائنها، ولا سيما التعاونيات الاستهلاكية، توقيع عقود سنوية بأسعار ومعايير محددة مسبقاً، وبالتالي تضمن لها استمرار تزويدها بالمنتجات، فيما تضمن لها حجم مبيعات مرتقباً ومتزايداً.

حدود مشرّعة

لا تنحصر مشكلة مربو الأبقار الحلوب بالقدرة الكبيرة لاحتكار القلّة على سحق مزارعهم، فهم يعانون أيضاً من تشريع استيراد الحليب بلا رقابة وبلا أي رسوم. فالمعروف أن كميات الحليب الطازج المستوردة تأتي من سوريا؛ مستغلة وجود اتفاقية بين البلدين لرفع الرسوم الجمركية عن منتجات الحليب. ويشير بعض أصحاب المصانع إلى دخول نحو 40 طن حليب يومياً من سوريا، لكنها كميات أقل جودة من المنتجة محلياً؛ لأن معظمها كميات مرفوضة من مصانع الأجبان والألبان في سوريا.

متوسطها السنوي تحت الكلفة؛ ولماذا يزداد فقر صغار المربين، ما دام الطلب في السوق يفوق العرض المحلي بضعف الكمية تقريباً؟

القوة الضاربة!

ليس سرّاً أن هناك مصنعين كبيرين في البقاع يسيطران على أسعار الحليب. ويقول عدد من أصحاب المصانع الصغيرة، إن «مصنعي جديتا وتعنايل يتحكمان بالسوق؛ لأنهما يشتريان أكثر من 23% من الحليب المنتج محلياً؛ فهما يبادران إلى دعوة المصانع الصغيرة للاجتماع كلما أرادا خفض الأسعار. إنهما القوة الضاربة»، وتتركز الاجتماعات كلما دعت الحاجة إلى مزيد من الخفض.

وفي ظل تقلبات الأسعار بين الارتفاع صيفاً والانخفاض شتاءً، يبدو أن مصانع الأجبان والألبان لا تتأثر سلباً بهذه المعادلة، بل تستفيد منها لتحقيق أرباحاً على مدار السنة؛ فهي تفرض على

95%

من العلف المستخدم لتربية الأبقار الحلوب هو مستورد، وبالتالي فإن كلفة إنتاج الحليب في لبنان باتت مرتبطة بصورة شبه كاملة بمتغيرات أسعار العلف الخارجية، وهو أمر يجب النظر إليه بعمق ودراية بسبب حجم تأثيره السلبي على صغار مربو الأبقار

فساد وهدر

يُقسم مشروع إنعاش الإنتاج الحيواني المتعثر إلى قسمين: الأول متعلق بتنمية مراكز لجمع الحليب، والثاني بمشروع الأبقار. وتقول اللجنة المكلفة إعادة درس المشروع إن كلفة إنشاء مراكز جمع الحليب وتجهيزها بلغت 6.587 ملايين دولار، وتتراوح طاقتها التخزينية بين 10 آلاف لتر و160 ألفاً. وبينما يتفاوت متوسط الكلفة بين مركز وآخر بنحو 340 ألف دولار، لم يعمل من المراكز الـ12 إلا 4 مراكز، وبعضها اشتغل لفترة قصيرة. وتبين أن أحكام العقود الموقعة بين 7 تعاونيات والمشروع لم تطبق، ولا سيما أن بعض التعاونيات كانت وهمية!



قطاعات

تجارة

احتكار الحديد: العبء دائماً على المستهلك

تلقائياً على أسعار المنتجات النهائية للمستهلك اللبناني. وفي هذا الصدد تقول الورقة إن التسعير في السوق المحلية يقوم على أسعار المصانع تصاف إليها كلفة النقل إلى مرفأ بيروت ثم أكلاف ورسوم إضافية أخرى (التخليص الجمركي والرسوم الجمركية)، وأخيراً يُصيف التاجر هامش الربح الذي يتبعه. غير أن العامل الأساسي في المعادلة هو الأسس الاقتصادية للعرض والطلب العالميين. وبين عامي 2006 و2010، راوح سعر طن الحديد بين 532 دولاراً و855 دولاراً، وبلغ معدل سعر طن الحديد المستورد 606 دولارات في العام الماضي. وجسبما تنقل الورقة عن إدارة شركة «Yared»، فإنه «في ظل الحركة القوية للأسعار، لا تملك الشركات العاملة في السوق هامشاً للتوقعات، وفي المقابل ننحو إلى نقل تذبذب الأسعار إلى المستهلك النهائي». أي إن المستهلك اللبناني يتحمل العبء السعري في جميع الأحوال. (الأخبار)

شهدت صادرات الحديد اللبناني خلال السنوات الماضية تدهوراً حقيقياً وصلت نسبته إلى 10% سنوياً لتبلغ 21 ألف طن في عام 2010، مقارنة بـ31 ألف طن في عام 2006، وذلك فيما يزداد الطلب داخلياً في سوق تخضع لاحتكار القلّة. فصناعة الحديد، لأنها محكومة بإنتاج داخلي محدود، اعتمدت بنحو كبير على الواردات فيما يقطر الاستهلاك الداخلي قطاع أساسي هو العقارات والبناء» تقول ورقة أعدها أخيراً قسم الأبحاث في بنك لبنان والمهجر. وبلغت نسبة النمو السنوية المركبة لاستيراد الحديد 15,7% خلال السنوات الخمس الماضية لتبلغ 1,2 مليون طن في العام الماضي، تقول الورقة، وتشير إلى أن سوق الحديد في لبنان تنحو صوب «احتكار القلّة» حيث يوفر «لأعيون قلائل جزءاً كبيراً من الاستهلاك المحلي». وبالإرقام، تسيطر ثلاث شركات فقط، هي «Demco» و«Societe Libanaise pour les Metaux» و«Yared»، على أكثر من 50% من السوق، وهذا الأمر ينعكس

ترخيص غريب لإعادة تأهيل مرفأ الجميل

الدعوى قائمة حتى الآن، لذا من المستغرب أن يُعطي الترخيص، فيما لم يتغيّر شيء على الصعيد القانوني؛ ووجهت إدارة المرفأ الشكر إلى المعنيين في عملية منح الترخيص، وهم وزير الطاقة والمياه جبران باسيل، ووزير الأشغال العامة والنقل غازي العريضي، ورئيس المديرية العامة للنقل البري والبحري عبد الحفيظ القيسي. وطلبت في بيان أصدرته أمس، من الهيئة العليا للإغاثة «المساعدة والتعويض عليها نتيجة الأضرار التي لحقت بالمرفأ ومستودعاته أسوة بالمؤسسات والمصانع التي حظيت بالتعويض منذ سنوات». كذلك سألت عن «سبب حرمانها التعويض، رغم المراجعات المتكررة والمناشدات العديدة التي وجهتها إلى الرؤساء والوزراء والمعنيين والتي لم تؤدّ حتى الساعة إلا إلى وعود مؤجلة». كذلك طلبت إدارة المرفأ من الرئيس المكلف تأليف حكومة جديدة، نجيب ميقاتي، «المساعدة» على حل هذا الملف.

(الأخبار)

على الرغم من أنّ قضية مرفأ جميل الجميل البحري وخراناته لم تحسم لدى القضاء المختص، حصلت إدارة المرفأ أخيراً على ترخيص يجيز لها إعادة تأهيل وترميم منشآت التجمّع التي تضررت بفعل عدوان تموز عام 2006. فالمرفاً يقوم على الأملاك العامة البحرية، الأمر الذي سبب تعقيدات في عملية تصفية الممتلكات فيه بين ورثة جميل الجميل وشركة «جيركو» التي تقول إنها تملك المرفأ وخرانات الوقود. وكان أكرم الجرد، وهو سوري الجنسية، قد اشترى شركة «جيركو» قبل سنوات عديدة. وبعد وفاة جميل الجميل، عمد الورثة إلى وضع اليد على المرفأ والخرانات باعتبارها تقع على الأملاك العامة البحرية، وبالتالي استعمالها مرخص لجميل الجميل حصراً، لا لشركة «جيركو». إزاء هذا الوضع، رفع أكرم الجرد دعوى لدى القضاء المختص عرقلت حصول الورثة على الترخيص الملائم لإعادة تأهيل المرفأ والخرانات التي استهدفت في حرب عام 2006. ولا تزال تلك